الاقتصاد الكويتي بحاجة إلى تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط

«بيان»: سوق الكويت تعرض إلى عمليات جني أرباح

- المضاربة السريعة أثرت على مجريات التداول
- المتداولون ينتظرون المزيد من إعلانات النتائج المالية للشركات

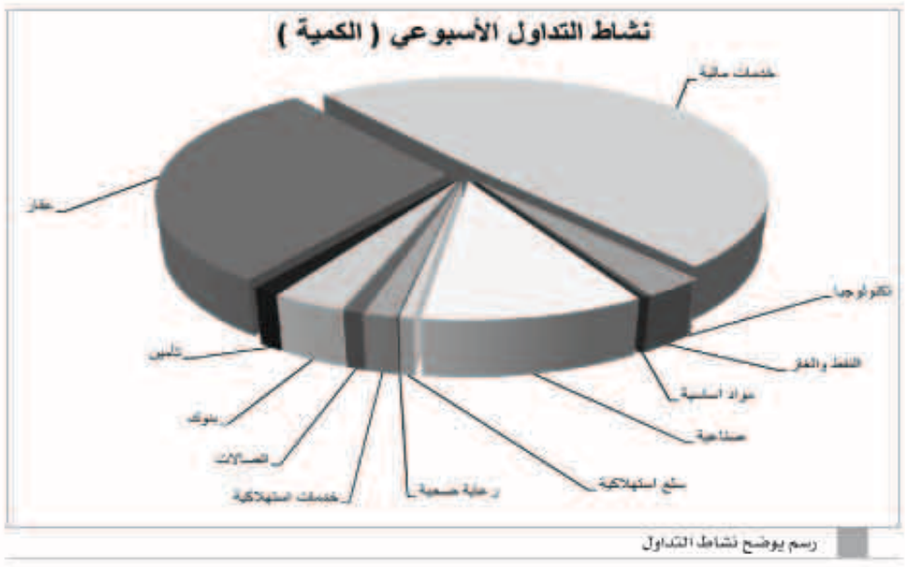

رسم يوضح نشاط التداول

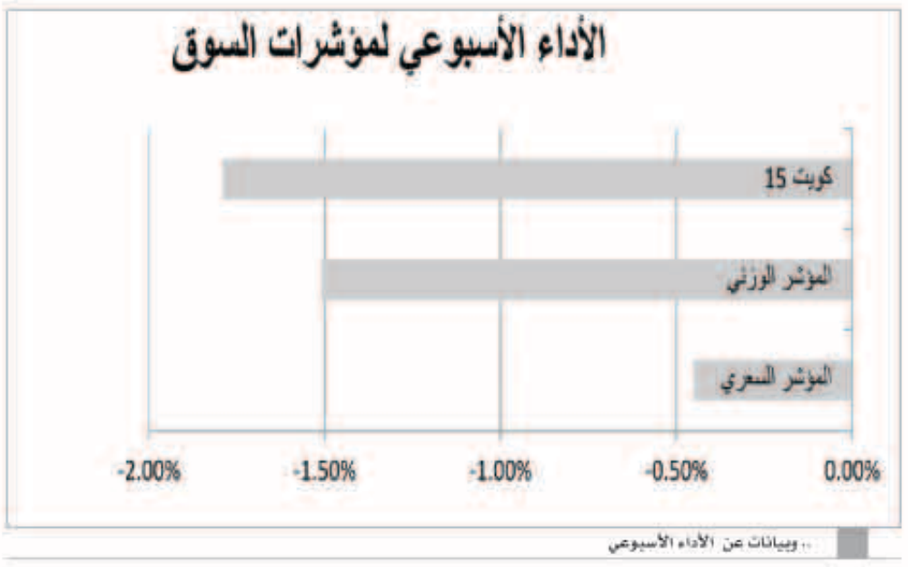

.. وبيانات عن الأداء الأسبوعي

- الكويت تتمتع بملاءة مالية تحميها من أي مخاطر خارجية
- السوق حافظ على مستوى 7.900 نقطة للأسبوع الثاني على التوالي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أغلقت مؤشرات سوق الكويت لـلأوراق المالية الأسبوع الماضي مسجلة تراجعا لمؤشراتها الثلاثة، إذ أنهى المؤشر السعري تداولات الأسبوع منخفضا بنسبة 0.45 في المئة متأثرا بعمليات البيع التي تركزت على الأسهم الصغيرة، لاسيما في جلسة التداول الأخيرة، كما انخفض كل من المؤشر الوزني بنسبة 1.51 في المئة ومؤشر كويت 15 بنسبة 1.51 في المئة متأثرين بالضغوط البيعية التي تمت على بعض الأسهم القيادية.

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، أكدت المدير العام لصندوق النقد الدولي الدكتورة كريستين لاغارد في كلمتها خلال افتتاح «منتدى بنك الكويت المركزي الأول» الذي انطلق في الكويت خلال الأسبوع الماضي، أنه بالرغم مما تتمتع به دولة الكويت من ملاءة مالية تحميها ضد أي مخاطر خارجية، بسبب امتلاكها لاحتياطات اقتصادية وقائية ضخمة نتجت عن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وحققت فوائض كبيرة في الموازنة العامة للدولة، حيث تحتفظ بفائض نسبته 25 في المئة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، علاوة على تدني قيمة الدين المستحق على الحكومة إلى أقل من 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أن الاقتصاد الكويتي، كجزء من الاقتصاد العالمي، ما زال يواجه عدة تحديات على المدي القريب والبعيد، من أهمها دعم استقرار النمو الاقتصادي العالمي «الهش وغير المستقر» على حد تعبير لاغارد، وتباطؤ اقتصادات بعض الدول الناشئة بشكل عام، بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، مع التركيز على تحسين القدرة التنافسية للعمالة الكويتية من خلال مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو بشكل خاص.

وتابع التقرير وأضافت لاغارد، إن استمرار معاناة شركات الاستثمار من ضعف في ميزانياتها، في ظل المتانة المالية للبنوك الكويتية، يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالصدمات، مبينة أن الاقتصاد الكويتي بحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لمواجهة التحديات المستقبلية، من خلال توجيه زيادة الانفاق لتشجيع الادخار والاستثمار في البنى التحتية والمشاريع ذات الجدوى التشغيلية مثل الجسور والطرق والتعليم والصحة، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال التركيز على تنويع الصناعات البتروكيماوية وتطويرها، وإلا سيتعين على الحكومة مستقبلا زيادة الإنفاق لتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمادية اللازمة لدعم القطاع غير النفطي، فيما لو استمر نهج الحكومة الحالي في الإنفاق الجاري على الأجور وإعانات الدعم، مشيرة إلى ضرورة العمل على تطبيق وتنفيذ مشاريع خطة التنمية التي عالجت معظم التحديات التي تواجه الاقتصاد الكويتي في كافة المجالات، وعدم الإكتفاء بإعدادها ووضعها على الأرفف.

وأوضح لخصت المدير العام لأعلى سلطة نقدية في العالم لصندوق النقد الدولي، المشاكل والعيوب والتعثر الموجود في الاقتصاد الكويتي وأساليب علاجه، وقد أصبح من المعروف أن هذه المشاكل مستمرة ومتكررة ويعاني منها الاقتصاد الكويتي منذ زمن طويل، إلا أن المشكلة الأساسية والواضحة هي فهم ومقدرة السلطات المالية والنقدية والسياسة في البلاد على التعامل الجدي والواضح والمرتبط بجدول زمني محدد للتعامل مع كل هذه المشاكل وعلاجها قبل فوات الأوان والعبرة لمن يعتبر!!

وأشار هذا وقد أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات ثاني أسبوع من شهر نوفمبر، مسجلا تراجعا جماعيا لأداء مؤشراته الثلاثة، في حين بقي محافظا على مستوى 7900 نقطة للأسبوع الثاني على التوالي، بسبب التداولات المضاربية التي أدت إلى زيادة حدة البيع بهدف جني الأرباح، كما انخفض كلا من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 في جميع جلسات الأسبوع متأثرين بالضغوط البيعية وخصوصا في القطاع البنكي.

وبين من جهة أخرى، تعرض السوق في الأسبوع الماضي لعمليات جني أرباح طبيعية تمكنت من تقليص جزء من مكاسبه التي حققها، بينما لم تكن عمليات المضاربة السريعة غائبة في التأثير على مجريات التداول، بحيث أن عمليات الشراء لم توازي عمليات البيع التي شهدها السوق في معظم فترات التداول، مما دفع بالمؤشرات الثلاثة من إنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء وهو ما يفسر الأداء المتذبذب الذي سيطر على السوق خلال معظم جلسات الأسبوع وشمل الأسهم القيادية والرخيصة.

والجدير بالذكر، أن حالة الترقب والانتظار من جانب المتداولين لمزيد من البيانات المالية للشركات المدرجة عن الربع الثالث من العام 2013 والتي تنتهي الأحد، والتخوف من إيقاف عدد من الشركات التي لم تعلن عن بياناتها المالية الفصلية، سيطرت على مجريات حركة تداولات سوق الكويت للأوراق المالية وانعكس على المؤشرات الرئيسية خاصة في نهاية الأسبوع، حيث سجلت حركة التداول تراجعا واضحا وانخفض معدل السيولة بنسبة 11.89 في المئة .

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 33.19 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.07 في المئة ، ووصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 7.30 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.903.74 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.45 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 1.51 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 459.69 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.082.72 نقطة، بانخفاض نسبته 1.79 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 29.51 في المئة ليصل إلى 23.80 مليون د.ك.. في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 25.66 في المئة ، ليبلغ 243.73 مليون سهم.

وسجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت خمسة قطاعات أخرى، مع بقاء مؤشر قطاع المواد الأساسية دون تغيير، حيث جاء مؤشر قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي نمت بنسبة 2.84 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1.045.04 نقطة، تبعه في المركز الثاني قطاع النفط والغاز الذي نما بنسبة 2.37 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1.237.26 نقطة، وكان قطاع الخدمات الاستهلاكية أقل القطاعات من حيث النمو بنسبة 0.41 في المئة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1.187.64 نقطة. من جهة أخرى، جاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 809.59 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 4.46 في المئة . تبعه قطاع البنوك في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 1.62 في المئة بعد أن أغلق عند 1.098.83 نقطة. في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 0.99 في المئة عند مستوى 1.145.72 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع الصناعية الذي أغلق مؤشره عند 1.199.57 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.46 في المئة .

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 599.85 مليون سهم شكلت 49.22 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 360.63 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.59 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 10.42 في المئة بعد أن وصل إلى 126.95 مليون سهم.

قطاع الخدمات المالية في المرتبة الأولى

شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 38.77 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 46.15 مليون د.ك.. وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.11 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 25.13 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 17.61 مليون د.ك. شكلت 14.80 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

مؤشرات السوق

		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
أسبوعي	الأسبوع السابق	7,903.74	459.69	1,082.72
	الأسبوع ما قبل السابق	7,939.51	466.73	1,102.44
	التغير	-35.77	-7.04	-19.72
	%	-0.45%	-1.51%	-1.79%
شهري	الشهر السابق	7,946.4	467.46	1,101.91
	التغير	-42.65	-7.77	-19.19
	%	-0.54%	-1.66%	-1.74%
سنوي	السنة السابقة	5,934.3	417.65	1,009.09
	التغير	1969.46	42.04	73.63
	%	33.19%	10.07%	7.30%

مؤشرات سوق الكويت

نشاط السوق

	الأسبوع السابق	الأسبوع قبل السابق	التغير%
الكمية	1,218,666,137.00	1,311,400,481.00	-7.07%
القيمة	119,021,968	135,077,723	-11.89%
الصفقات	32,488	32,605	-0.36%

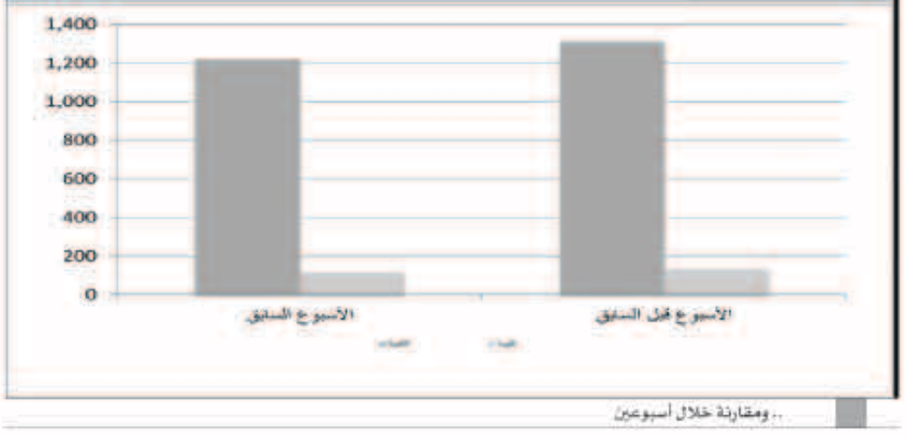

.. ومقارنة خلال أسبوعين

تصدر خلال 8 أشهر وتوزع مجاناً ككتاب للجامعات ومراكز التحكيم الخليجية والأجنبية

دراسة: تسوية المنازعات يجب أن تتم وفق آلية التحكيم التجاري الخليجي

وقع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «دار القرار» على إتفاقية مع الدكتور محمد حسين بشايره الأستاذ المشارك في القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة اليرموك الأردنية لإصدار كتاب يتناول دراسة لبحث «تسوية المنازعات وفق آلية مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وسيتناول الباحث في دراسة البحث افتراضيات وسيعمل على التحقق منها وفق لغة علمية قانونية، وتم الإتفاق على أن يصدر الكتاب خلال 8 أشهر باللغة العربية أي قبل نهاية يوليو للعام المقبل 2014، وأن تصدر ترجمة الكتاب باللغة الإنجليزية بعد أربعة اشهر من صدور النسخة العربية على أن تكون الحقوق الملكية والفكرية حصريا إلى مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون ويحتفظ الباحث بالحق الأدبي.

وقال الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون أحمد نجم بأن الكتاب سيتم توزيعه مجانا على الجامعات ومراكز التحكيم الخليجية والأجنبية كما سيتم نشره إلكترونيا، موضحا بإن إصدار الكتاب يأتي من ضمن أهداف المركز في نشر الثقافة ودعم البحث العلمي في المجال القانوني والتحكيمي عبر إصدار دراسة محكمة قوية وفق لغة علمية قانونية يستطيع من خلالها الباحث التعرف بشكل عميق على آلية تسوية المنازعات في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون.

وأضاف بأن البحث سيدعم انتشار المركز وتعريف المستثمرين سواء في المؤسسات أو الشركات العربية أو الأجنبية وكذلك الجهات العدلية والقضائية على طريقة إصدار أحكام المركز، معتبرا بأن المكتبات تفتقر لمثل هذا النوع من الإصدارات التي تهتم بالمقارنة بمراكز التحكيم الدولية والإقليمية علاوة على ما استقر عليه الفقه والقضاء والقوانين المقارنة.

.. بعد توقيع الاتفاقية

وأشار نجم بأن إصدار هذا البحث من قبل شخص مستقل عن المركز يسهم في دعم حيادية وأستقلالية الطرح للنموذج البحثي والإفتراضيات التي سيتناولها البحث عبر رجوعه للفقه والقضاء والقوانين المقارنة.

وتوقع نجم بأن يكون هذا الكتاب شامل وجامع لأي استفسار من قبل المستثمرين والباحثين في القانون والتحكيم التجاري حول آلية فض النزاعات في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون، معتبرا بأن اصدار هذه الدراسة البحثية يعتبر من الخطوات النادرة التي تتخذها مراكز التحكيم الدولية التي تتضمن آلية فض النزاع حسب قواعدها.

من جهته قال الدكتور محمد حسين بشايره الأستاذ المشارك في القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة اليرموك الأردنية بأن آلية التحكيم التي تم إنشاؤها بموجب نظام مركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يتميز بشموله المنازعات التجارية بين أشخاص من غير الدول إضافة إلى المنازعات التجارية التي قد تنشب بين دولة عضو وشخص آخر في سياق تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون.

وتابع «إن نظام التحكيم التجاري للمركز أنشأ تحكيما مؤسسيا اختياريا لخدمة أطراف العلاقات التجارية ولو لم تكن الدولة طرفا فيها، وإضافة لخصوصية هذا النظام المتمثلة باهتمام دول مجلس التعاون بإنشائه باتفاقية إقليمية، فإن نظامه جاء بأحكام تهدف إلى بث الثقة في حكم التحكيم الصادر وفقا له لجذب أطراف المنازعات التجارية للتحكيم وفقا لقواعد المركز».

ويهدف مشروع البحث المقترح إلى دراسة آلية التحكيم لدى مركز التحكيم التجاري الخليجي وفق الإطر التالية :أهمية دراسة آلية التحكيم لدى مركز التحكيم التجاري الخليجي، مشكلة الدراسة وأسئلتها، مصادر البحث، منهجية الدراسة، تصميم أولي لخطة البحث.

تمويل لغاية 15 ألف دينار لتغطية النفقات

«بيتك» يطرح منتج العلاج والخدمات الطبية بمميزات ائتمانية

يطرح بيت التمويل الكويتي «بيتك»، المؤسسة الاسلامية الرائدة عالميا، منتجا تمويليا جديدا يمكن العميل من تغطية نفقات العلاج والخدمات الطبية بنظام الاقساط الشهرية ومتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية، ضمن جهود «بيتك» بتعزيز منتجاته التمويلية وتنويع خدماته وفق طرق الية سلسة ومريحة تواكب احتياجات العميل وتلبي متطلباته.

وقال رئيس الخدمات المصرفية للافراد في «بيتك» محمد ناصر الفوزان ان منتج «الطبي والعلاج» الذي يطرحه «بيتك» لأول مرة،عبارة عن تمويل لتغطية نفقات العلاج والخدمات الطبية في ارقى المستشفيات الخاصة في الكويت والعيادات التخصصية المعتمدة من وزارة الصحة للعملاء كويتيين وغير كويتيين بنظام الاقساط الشهرية حيث يصل التمويل الى 15 الف دينار كحد اقصى.

محمد الفوزان

واضاف الفوزان ان منتج الطبي والعلاج يتمتع بمزايا ائتمانية عديدة حيث يمكن للعميل تأجيل القسط الاول لغاية 6 شهور كما لا يستلزم تحويل الراتب على البنك حيث ان هذا المنتج مطروح لعملاء «بيتك» وعملاء البنوك الاخرى حسب الضوابط والاحكام لدى الخدمات التمويلية للافراد، ويتميز المنتج بأقساط شهرية مرنة.

واوضح بان «بيتك» قد طرح هذا المنتج و اجراءات المعاملة ، مبينا ان خطوات اجراء المعاملة تبدأ بتقدم العميل الواعد بالشراء بعرض سعر من المؤسسة او الشركة او المستشفى يتضمن المواصفات الى احد فروع «بيتك» حيث يقوم «بيتك» بالتعاقد مع البائع الاصلي ويتم بيع حق الانتفاع للعميل الواعد بالشراء ويعطى اذن تسليم لاستكمال اجراءات العلاج، مشيرا الى ضرورة احضار عرض السعر الاصلي، والبطاقة المدنية الاصلية، وشهادة حديثة لصافي الراتب بالاضافة الى كشف حساب لعملاء البنوك الاخرى.

ولفت الفوزان الى انواع العلاجات التي يمكن تمويلها هي العمليات الجراحية، والأمراض الخطيرة ،وعلاج السمنة المفرطة، وعمليات الولادة، وعلاجات الاسنان، بالاضافة الى جميع الخدمات الطبية والعلاجية حسب الضوابط الشرعية.